الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر

مسعود صحراوي

قسم اللغة العربية، جامعة الأغواط-الجزائر

الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر(*)

الانعطاف في مسار البحث اللساني: تنطلق فكرة هذه المقالة من ملاحظة تمفصل تاريخي هام في مسار المعرفة المعاصرة؛ يتمثل في ظهور توجهات منطقية جديدة، لا صورية، أدركت قصور المنطق الصوري، في صيغتيه القديمة والحديثة، ووقفت على عجزه عن أن يكون أداة مفيدة في وصف وتفسير الظاهرة التدليلية كما تتجلى فعلاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام، وفي التفاعل الحجاجي بشكل خاص. بعبارة أخرى، إن المنطق الصوري لم يستوف الكفاية التفسيرية الضرورية لدراسة الاستدلال والتفاعل الحجاجيين اللذَيْن لا يمكن تصور وجودهما من دون ذوات ومن دون لغة تتواصل بها هذه الذوات.

هذا التمفصل المعرفي التاريخي الفاعل سبب تحوّلاً في مسار الدراسات اللغوية، فقد أثّرت تلك التوجهات المعرفية الجديدة في مناهج ونظريات الدراسات اللغوية. فمنذ ثلاثين سنة، تمَّ اختراق ساحة العلوم اللغوية بتيارات فلسفية ونفسية واتصالية، وتم تقسيم البحث اللغوي في اللسانيات الغربية إلى نموذجين لسانيين متنافسين: المنحى الشكلي الصوري بزعامة البنيوية، والمنحى الوظيفي بزعامة التداولية، وقد ظهر هذا المنحى الأخير متأخراً عن الأول بعض الشيء. وقد كانت التداولية من أسباب تعميق هوة الخلاف بين هذين التوجُّهين فقد أذكت جذوة

(*) التداولية: ترجمة للمصطلحين: المصطلح الإنجليزي (pragmatics) بمعنى: هذا المذهب اللغوي التواصلي الجديد الذي نعرّف به في هذه المقالة، والمصطلح الفرنسي (la pragmatique) بنفس المعنى، وليس ترجمة لمصطلح "le pragmatisme" الفرنسي، لأن هذا الأخير يعني "الفلسفة النفعية الذرائعية"، أما الأول فيراد به هذا العلم التواصلي الجديد الذي يفسر كثيرا من الظواهر اللغوية كما أشرنا... ولذلك لا نتفق مع الباحثين العرب الذين ترجموا مصطلح "التداولية" بمصطلحيْ: "الذريعية" أو "الذرائعية" أو غيرهما من المصطلحات المتحاقلة معهما.

الخلاف ومعركة التنافس بين التيارين، بل إن الكفة قد رجحت لصالح الثاني منهما أي الاتجاه الوظيفي بدعم وتأييد من التداولية بما بثته من مفاهيم ورؤى اشتدّ بها عضد التيار الوظيفي الجديد.

إن اللسانيات البنيوية قد تخلّت، على عمد، عن البحث فيما وراء الكينونة اللغوية الضيقة بمفهومها البنيوي الصوري (الذي هو الشكل وليس المادة)، وراحت تقصي الإنجاز اللغوي المتجسد في "الكلام". وكان الفريق الذي أخذ على عاتقه البحث في ذلك هو فريق فلاسفة المدرسة التحليلية، ومن تأثر بهم أو وافقهم من اللغويين. فكان الجديد الطارئ على الدراسة اللغوية هو أن البحث في اللغة تجاوز مرحلةَ ما بعد سوسير، فشهدت مسيرته انقلاباً مفاهيمياً هاماً، فصار الاهتمام بالمواضيع التجريدية (الفلسفية والمنطقية)، منذ أواسط القرن العشرين، من المشاغل الأساسية للسانيات، وانبعث الطرح الفلسفي للقضايا اللغوية في صلب هذا العلم، فاستوعبت مسائله علاقة اللغة بالإنسان، فأصبحت تُعنى باللغة في ذاتها، وباللغة من حيث هي وليد الفكر، وبالفكر من حيث هو مُفرز للغة. ولم يعد الدارسون المعاصرون مقيدين منهجياً ومعرفياً بالأطر المفاهيمية البنيوية التقليدية، وانفتحوا على الأنساق المعرفية العامة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وحتى الرياضيات(١). وفي هذا المسار التراجعي وجدت اللسانيات نفسَها، في مرحلة من مراحل تطورها، وجهاً لوجه أمام قضايا شمولية تُطرح فيها اللغة في حد ذاتها، وتطرح فيها اللغة باعتبارها وليد الفكر، ثم تطرح فيها قضيةُ الفكر من حيث هو مولّد للظاهرة اللغوية(٢).

(١) انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٦، ص٤١.

(٢) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ١٨.

وعليه فإن العلم الذي اتخذ اللغة موضوعاً له ـ أعني اللسانيات البنيوية ـ لم يستوعب كل المسائل المتعلقة باللغة، باعتبار هذه الأخيرة هي الوسيط الأكبر بين الإنسان والعالَم، ومن هنا تخلى عن جزء هام من مهامه بذلك التضييق المفاهيمي الذي اتخذته اللسانيات ـ البنيوية خصوصاً، وغير التداولية عموماً ـ شعاراً، وهي تراهن على أن "موضوع اللسانيات الحقيقي والوحيد هو دراسة اللسان في ذاته ومن أجل ذاته"، وكانت الترجمة العملية لهذه العبارة السوسيرية ـ في كثير من ساحات التنظير، وفي الممارسات ـ أن ساد تصور شكلي لماهية اللغة وللدراسات اللغوية.

تحولت اللسانيات إذن ـ مع البنيويين وخصوصاً المدارس الصورية المتشددة ـ إلى علم صوري مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة، يؤمن بكيانيّة العبارة اللغوية في مستواها البنيوي الصوري المجرد، ومن هنا راحت، عن عمد، تتبع منهجاً مميتاً للحيوية اللغوية كما ذكرنا آنفاً، بإقصائها للكلام ولسياق الحال والطبقات المقامية المختلفة التي يُنجز ضمنها الخطاب... ومن ذلك استبعادها الدلالة التي هي جوهر اللغة الإنسانية ومناط التواصل اللغوي والاجتماعي. ولم تُسدّ هذه الثغرة إلا جزئياً بعد أن ظهرت اللسانيات التوليدية، ثم كليا، بعد ظهور التداولية والتيارات اللسانية الوظيفية المنبثقة عنها أو المتأثرة بها. وكان من نتائج ذلك التضييق المفاهيمي أن كادت تؤول بعض مفاهيم المنهج البنيوي إلى الضمور، وأن تفقد جاذبيتها وتأثيرها، وأوشكت أن تصبح أثراً بعد عين، اللهم إلا إذا استثنينا بعض مفاهيمها النظرية والإجرائية، كمفاهيم: البنية، والنظام، والوظيفة، والعلاقة. والحق أنه يمكن الأخذ بتلك المفاهيم والإجراءات البنيوية، والمزاوجة بين التحليل البنيوي والتوليدي من جهة، والتحليل التداولي من جهة أخرى، بشرط ألا تستلب الإنسان المتكلم عقله وحريته وحضوره المميز في العملية التبليغية

التواصلية، وبشرط أن نرى في البنيوية دراسة جزئية لبعض المسائل اللغوية لا كلها، وتنظيماً للظواهر اللغوية لا كشفاً للماهية. وهذا صحيح ما دام الأساس المعرفي للبنيوية يعلِّمنا أن "نشاط الإنسان ينبجس في عالم مُتَبَنْيِن من أساسه"(١)، فلا يمكن لأي دارس منصف أن يتجاهل ما أنجزته البنيوية من فكر لساني علمي ونافع.

وذلك يعني أن اللسانيات المعاصرة قد تخلت عن الانكفاء على الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الصارم، وبمعناها التوليدي ـ التحويلي الذهني المجرد... وتجاوزتها إلى آفاق أخرى حيث تلتقي المعرفة اللغوية مع معارف إنسانية أخرى، وإلى حيث يركِّز ـ وهذا بيت القصيد ـ على الاستعمالات اللغوية: أي على "الكلام" وعناصره الأساسية كـ"غرض المتكلم" و"حال المخاطَب" و"سياق الحال"... وهذه هي المرتكزات الحيوية للدراسة اللسانية المعاصرة.

نريد، في هذا السياق اللساني التجديدي، أن نسلط الضوء في هذه المقالة على واقعِ درسٍ تواصلي جديد، لم يتجاوز عمره الأربعين سنة هو الدرس التداولي، من خلال التعريف بشبكته المفاهيمية، وهو درس لا يزال غزيراً حيوياً منتجاً يمد ساحة الدراسات اللغوية بمفاهيم ورؤى جديدة، ويُقيم الروابط العلمية بين فروع علمية متعددة؛ فمن أجل دراسة الأبعاد الاستعمالية للغة أصبح لزاماً على الباحث الوعي بجوهر الخطاب التداولي وأبعاده المنهجية والتطبيقية، وهو خطاب معرفي وإجرائي في الوقت ذاته، يرصد أنماط الاستدلال وطرق معالجة الملفوظات باعتبارها الكفيلة بتحقيق تلك الغاية الدراسية في إطار التواصل ومقتضياته التفاعلية.

مفهوم "التداولية": إن أقرب حقل معرفي إلى "التداولية" (le pragmatisme)

(١) روجيه غارودي، البنيوية: فلسفة موت الإنسان، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص ١١٥.

في منظورنا هو "اللسانيات"، وإذا كان الأمر كذلك فإنه من المشروع البحث في صلة هذا العلم التواصلي الجديد باللسانيات وبغير اللسانيات من الحقول المعرفية الأخرى إما لأنها قريبة منه أو لأنه يشترك معها في بعض الأسس العلمية، نظرية كانت أو إجرائية، وذلك قبل وضع تعريف للتداولية أو تحديد مفهومها. ومن ثم نرى أنه من اللائق التساؤل عن المعيار الذي يصلح أن يكون ضابطاً في تحديد "مفهوم التداولية". فعلى أي معيار نحدّد هذا المفهوم؟ هل نحدّده بناءً على معيار البنية اللغوية وحدها؟ إن هذا الصنيع يجعلها مساوية للسانيات البنيوية فلا يكون أي فرق بينهما، وليس هذا ما تقوله البحوث التداولية! هل نحدده على معيار الاستعمال اللغوي وحده؟ إن تحديده على هذا الضابط فيه إقرار بأن لا صلة تُذكر بينه وبين البنية اللغوية، وهو ما يُخالف أيضا النتائج التي انتهت إليها آخر الأبحاث التداولية. هل نُحدّدُه بناءً على تعالق البنية اللغوية بمجال استعمالها؟ إن هذا الصنيع يبدو مبرراً ولكنه ـ إذا ذُكر إجمالاً دون تفصيل ـ قد يُغفل بعض الصِّلات الرابطة بين العلوم المتشابكة والمتكاملة مفاهيميا، خاصة مجالات: الفلسفة والتداوليات اللغوية وعلم النفس المعرفي وعلوم الاتصال.

فالتداولية ليست علماً لغوياً محضاً، بالمعنى التقليدي، علماً يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج، مِن ثَمَّ، مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة "التواصل اللغوي وتفسيره". وعليه فإن الحديث عن "التداولية" وعن "شبكتها المفاهيمية" يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة لأنها تشي بانتمائها إلى حقولٍ مفاهيمية تضم مستويات مُتداخلةٍ، كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغويين، وعلاقة البنية اللغوية بظروف

الاستعمال. . .الخ. فنحن نرى أن التداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة، منها: الفلسفة التحليلية، ممثلةً في فلسفة اللغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي ممثلاً في "نظرية الملاءمة" Théorie de pertinence على الخصوص، ومنها علوم التواصل، ومنها اللسانيات وعلوم اللغة بطبيعة الحال.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول "التداولية"، وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم في جدواها. . . فإن معظمهم يقر بأن قضية التداولية هي "إيجاد" القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير "التداولية"، من ثَمَّ، جديرة بأن تسمى: "علم الاستعمال اللغوي"(١).

في مصادر استمداد الدرس التداولي: ليس للدرس التداولي المعاصر مصدر معرفي واحد انبثق منه، ولكن تنوعت مصادر استمداده إذ لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي يستمد منه مادته العلمية وتصوراته عن اللغة والتواصل اللغوي؛ فـ"الأفعال الكلامية"، مثلاً، مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو "الفلسفة التحليلية" بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، وهو أول مفهوم تداولي انبثق إلى الوجود وعرف النور. وللمفاهيم التداولية الأخرى أصولها المعرفية الخاصة ومنابعها الفكرية التي أخرجتها إلى الوجود وأعطتها شرعية الحياة وأطَّرتها مفاهيميا وإجرائيا؛ فمفهوم "نظرية المحادثة" قد انبثق من فلسفة "غرايس" في "مبدأ التعاون"، ومسلّماته الحوارية، وأما "نظرية الملاءمة" فقد ولدت

(١) - Science de l'utilisation du langage - انظر: Kerbrat-Orecchéoni; Catherine- Ou en sont les actes de langage? - in L'information grammaticale- (Paris) -N° 66, juin 1995 p 5.

وانظر أيضاً: فان ديك، النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، ص ١٣.

من رحم "علم النفس المعرفي" أو من "نظرية القوالب" على التحديد، مستغلة مسلمة من مسلمات "مبدأ التعاون" الغرايسية، وخاصة تلك التي تنص على ضرورة ملاءمة الملفوظ لنفسية مخاطَبه كما سنذكر لاحقا.

أما ما نود الإلحاح عليه، في هذا المقام، فهو أن التداولية تمثل حلقة وصل قوية بين عدد من العلوم الإنسانية كما أشرنا قبل حين.

ويمكن تصوير ذلك في الشكل الآتي:

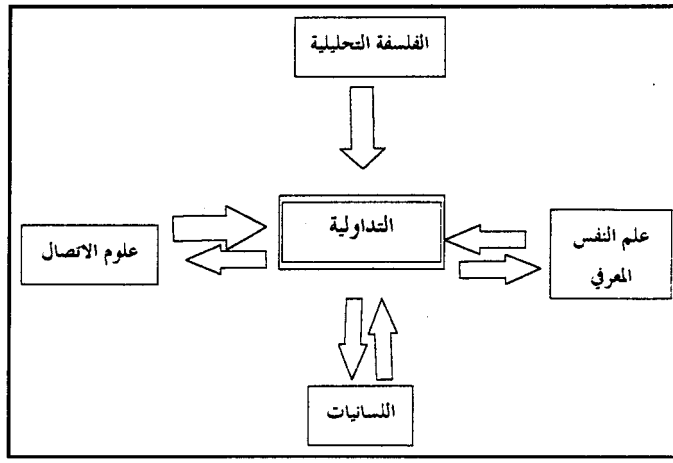

مهامّ التداولية: تتلخص مهامّ التداولية في أربع نقاط:

– دراسة "استعمال اللغة" فهي لا تدرس "البنية اللغوية" ذاتها، ولكن تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها "كلاماً محدّداً" صادراً من "متكلم محدّد" وموجَّهاً إلى "مخاطَب محدد" بـ"لفظ محدد" في "مقام تواصلي محدَّد" لتحقيق "غرض تواصلي محدد".

– شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

– بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.

– شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات.

وعليه فإن بعض الدارسين يعولون على التداولية في تحقيق مجموعة من الرهانات تعبر عنها الأسئلة الآتية:

– كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل، علماً بأن الاستدلالات التداولية غير مُعَقْلَنة، وربما كانت غير مُقنِعة في كثير من الأحيان!

– ما هو نموذج التواصل الأمثل؟ (أهو الترميز أم الاستدلال؟)

– ما هي العلاقة بين الأنشطة الإنسانية الآتية: اللغة والتواصل والإدراك؟ وما هي العلاقة بين الفروع المعرفية المشتغلة بهذه الأنشطة؟ (أي علم اللغة وعلم التواصل وعلم النفس المعرفي).

تصورات خاطئة عن التداولية: وبالنظر إلى ما شاع من تصورات خاطئة عن هذا المنهج الجديد فإننا نوضّح أن التداولية ليست أي شيء مما يلي:

١– ليست سلة لمهملات اللسانيات، بحيث تعتبر كل ظاهرة عجزت اللسانيات عن حلها مجالاً للبحث التداولي، وهذا يقتضي أن الظواهر التي تدرسها التداولية ليست مهملة ولا متروكة بالضرورة. ومن ثمَّ فهي تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي، وشرح طرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات. وهذه القضايا ليست من اهتمامات اللسانيات الصريحة، بل هي تشبه أن تكون مرحلة وسيطة بين المعارف اللغوية والمعارف الموسوعية. والتداولية تستمد من رافدين:

الرافد المعرفي (كما تقدمه بعض المباحث في علم النفس المعرفي): الاستدلالات، الاعتقادات والنوايا...

الرافد التواصلي: أغراض المتكلمين واهتماماتهم، ورغباتهم...

٢- وليست مكوّناً من مكوّنات اللسانيات البنيوية، لأن التداولية ليست هي المرحلة الأخيرة للتحليل اللساني البنيوي.

٣- وليست نظرية للخطاب بصورة تعتبر التداولية نظرية لتحليل الخطاب، كما أن اللسانيات نظرية للجملة، فتقابلها أو تكملها. وذلك أن لسانيات الخطاب تقتضي بنية خِطابية وقواعد خِطابية، ومن ثَمَّ تكون الجملة منتجاً مركباً من القواعد التركيبية واللفظية التي تنشئها، بما يعني نزعاً من الانصهار والذوبان.

فما هي أبرز الأنشطة التداولية إذن؟ والجواب: يمكن أن نُجمِلها فيما يلي:

- "دراسة استعمال اللغة" عوضا عن "دراسة اللغة". فاللسانيات، كما هو معلوم، تتمحض للدراسة الثانية أي لدراسة المستويات الصوتية والتركيبية وربما الدلالية، فقد تحولت مع البنيويين إلى علم تجريدي مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة، يؤمن بكيانيّة البنية اللغوية في مستواها الصوري المجرد، في حين أن دراسة استعمال اللغة لا تنحصر ضمن الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الضيق، وإنما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطَبين.

- دراسة الآليات المعرفية (المركزية) التي هي أصل معالجة الملفوظات وفهمها، فالتداولية تقيم روابط وشيجة بين اللغة والإدراك عن طريق بعض المباحث في علم النفس المعرفي.

- دراسة الوجوه الاستدلالية للتواصل الشفوي، فتقيم، من ثَمَّ، روابط وشيجة بين علميْ اللغة والتواصل.

بين اللسانيات البنيوية والتداولية: توصف اللسانيات البنيوية بوصف "الشكلانية والصورية" أي البعد عن "الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع

المجسد، أي الطبقات المقامية المختلفة" مما جعل جهازها الواصف مفتقراً إلى التعيين والإحالة، لافتقادها للقواعد الإحالية التفسيرية، فالملفوظ الآتي مثلاً:

"لقد زادوا في قيمة الضرائب"

ملفوظ لا تقدم اللسانيات البنيوية فيه أي قاعدة تفسّر الضميرَ الذي أسند إليه الفعل "زاد" وتعيّن المرجعَ الذي يحال عليه في الواقع الخارجي عن اللغة، إذا ما استثنينا بعض التوجهات اللسانية الوظيفية التي ظهرت في السنوات الأخيرة كـ"نظرية النحو الوظيفي" لـ"سيمون ديك" Simon Dick مثلاً، ولكن نظرية "سيمون ديك" ليست نظرية بنيوية، بل إن تأثرها بالتداولية أشد(١).

أما في التداولية فتوجد آلية (أو عدة آليات) لتفسير هذا الضمير وتعيين المرجع في الواقع الخارجي؛ وهذا يعزو للتداولية بعض المميزات عن اللسانيات البنيوية: كالاتصال المباشر بالأحداث، ومباشرة العالم الخارجي، ومن القواعد العامة التي يمدنا بها العالم الخارجي أن ليس لأحد الحق في زيادة الضرائب إلا السلطات المخولة بذلك.

وتتأسس الاستدلالات التداولية على أعراف اجتماعية، ولذلك قد تكون نسبية، فمثلا في الملفوظين الآتيين:

- "هل تريد فنجاناً من القهوة؟"
- "إنها تحول بيني وبين النوم".

كيف عرف السائل أن محاوره يرفض القهوة؟ وكيف عرف المجيب أن القهوة تحول بينه وبين النوم؟ وكيف تم الاتفاق والتواطؤ بينهما من جهة وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى على ذلك؟ إنهما يعالجان تلك الملفوظات باستدلالات ومعلومات

(١) يمكن مراجعة مؤلفات الدكتور أحمد المتوكل فهي أوفى المراجع العربية التي شرحت هذه النظرية، ونحيل هنا خصوصاً على كتابه "اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري"، منشورات عكاظ، المغرب، ١٩٨٩.

مستقاة من معارف مستمدة من الواقع الخارجي، وبتواضع من أفراد المجموعات اللغوية المتواطئة على ذلك.

أبرز المفاهيم والمبادئ التداولية:

هذا، وتقوم التداولية المعاصرة على مفاهيم عديدة كثيرا ما يتداولها الدارسون المعاصرون، وهي: الفعل الكلامي (speech act)، القصدية (Intentionnality)، الاستلزام الحواري (أو المحادثي)، متضمَّنات القول (Les Implicites)، ونظرية الملاءمة (Théorie de la pertinence). وبما أن القارئ العربي لم يتعود على الكتابات الكثيرة المستفيضة في هذا المذهب اللغوي التواصلي الحديث فإننا سنقوم في الصفحات القادمة بتحديد مدلولات هذه المفاهيم التداولية.

الفعل الكلامي: أصبح مفهومُ الفعل الكلامي (Speech act) نواةً مركزية في الكثير من الأعمال التداولية. وفحواه أنه كلٌّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي- إنجازي تأثيري. وفضلاً عن ذلك، يُعد نشاطاً مادياً نحوياً يتوسل بأفعال قولية (Actes Locutoires) إلى تحقيق أغراض إنجازية (Actes illocutoires)، (كالطلب والأمر والوعد والوعيد... الخ) وغايات تأثيرية (Actes Perlocutoires) تَخُصُّ ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول). ومن ثم فهو فِعل يطمح إلى أن يكون فعلاً تأثيرياً، أي أن يكون ذا تأثير في المخاطَب، اجتماعاً أو مؤسساتياً، ومن ثَمَّ إنجاز شيء ما.

هذا، وقد توصل أوستين في آخر مرحلة من مراحل بحثه إلى تقسيم "الفعل الكلامي الكامل" (Acte de discours intégral) إلى ثلاثة "أفعال" فرعية، على النحو الآتي:

أ – فعل القول (أو الفعل اللغوي) :Acte locutoire (*) ويراد به "إطلاق الألفاظ

(*) استعنّا – في نقل هذه المصطلحات من اللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى العربية – بصفة خاصة بترجمة كلٍّ من: =

في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة"[1]. ففعل القول يشتمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعهودة: المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي. ولكن أوستين يسميها أفعالاً: الفعل الصوتي، وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معينة، وأما الفعل التركيبي فيؤلف مفردات طبقاً لقواعد لغة معينة، وأما الفعل الدلالي فهو توظيف هذه الأفعال حسب معان وإحالات محددة، فقولنا مثلاً:

– إنها ستمطر.

يمكن أن يفهم معنى الجملة، ومع ذلك لا ندري أهي: إخبار بـ " أنها ستمطر"، أم تحذير من "عواقب الخروج من الرحلة"، أم "أمر بحمل مظلة"، أو غير ذلك... إلا بالرجوع إلى قرائن السياق لتحديد "قصد" المتكلم أو "غرضه" من الكلام.

ب– الفعل المتضمَّن في القول Acte illocutoire: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ "إنه عملٌ يُنْجَزُ بقول ما"[2]، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، ولذا اقترح أوستين تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية. ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر، شهادة في محكمة... فالفرق بين الفعل الأول (أ) والفعل الثاني (ب) هو أن الثاني قيام بفعل ضمن قول شيء، في مقابل الأول الذي هو مجرد قول شيء.

ج ـ الفعل الناتج عن القول (Acte perlocutoire): وأخيراً يرى أوستين أنه مع

= – فريق مركز الإنماء القومي (بيروت)، المقالات التي ظهرت في: العرب والفكر العالمي (مجلة)، الأعداد الخاصة بـ"فلسفة اللغة"

– طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤.

(1) Austin -Quand dire c'est faire- p109.

(2) Ibid - p113.

القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة) فقد يكون الفاعل (وهو هنا الشخص المتكلم) قائما بفعل ثالث هو "التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيط..."(١). ويسميه أوستين: الفعل الناتج عن القول.

ونخلص الآن إلى تلخيص البنية العامة للأفعال الكلامية عند أوستين في الشكل الآتي:

الفعل الأول: فعل القول، وبنيته كالآتي:

فعل صوتي (إنتاج الأصوات)
+ فعل تركيبي (إخضاع الأصوات لنظام نحوي معين)
+ فعل دلالي (ربط الأصوات بالدلالة)

⇐ فعل القول Acte Locutoire

الفعلان الثاني والثالث: الفعل المتضمَّن في القول، والفعل الناتج عن القول

الفعل المتضمن في القول: وهو القيام بفعلٍ ما ضمن قول شيء Acte illocutiore
الفعل الناتج عن القول: وهو مجموع الآثار المترتبة عن الفعل السابق Acte Perlocutiore

النتيجة: الفعل الكلامي الكامل، وبنيته كالآتي:

فعل القول (قول شيء معين) Acte Locutoire
+ الفعل المتضمن في القول: وهو القيام بفعلٍ ما ضمن قول شيء Acte illocutiore
+ الفعل الناتج عن القول: (الآثار المترتبة على الفعل الإنجازي) Acte Perlocutiore

الفعل الكلامي الكامل Acte de discours intégral

(1) ibid - p114.

ولعل هذه البنية تتضح أكثر في الرسم الآتي

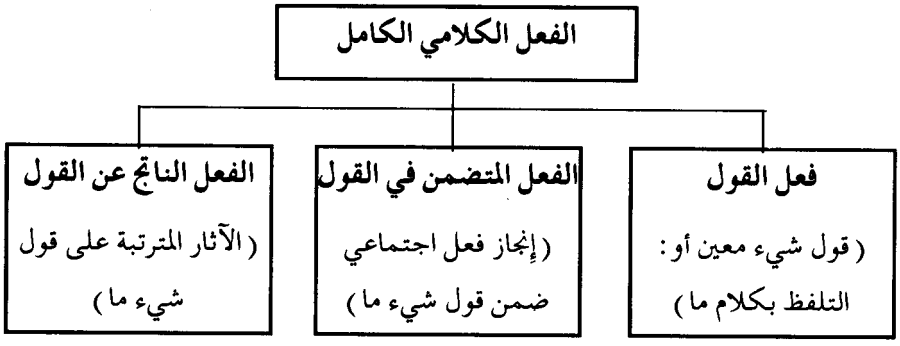

خصائص الفعل الكلامي:

يلاحظ أوستين أنه توجد ثلاثة خصائص للفعل الكلامي الكامل:

* أنه فعل دال
* أنه فعل إنجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات)
* أنه فعل تأثيري، (أي يترك آثاراً معينة في الواقع، خصوصاً إذا كان فعلاً ناجحاً).

ويقوم كل فعل كلامي على مفهوم "القصدية" (Intentionnalité)، وتقوم "مسلّمة القصدية" على أسس تداولية درسها فلاسفة التحليل ثم توسع في تفريعها وتعميقها التداوليون حتى غدت شبكة من المفاهيم المترابطة.

ويتأكد الربط بين العبارة اللغوية ومراعاة مقاصد المتكلمين من خلال أعمال الفيلسوف "سيرل" الذي عمل على متابعة المشروع الفلسفي الذي بدأه أستاذه" أوستين"، فقد عدّ "الغرض المتضمّن في القول" (but illocutoire) عنصراً ومكوّناً أساسياً من مكوّنات "القوة المتضمّنة في القول" (Force illocutoire).

نقد نظرية "الأفعال الكلامية": ما يجدر ذكره في هذه العجالة أن دراسة وتصنيف ج. سيرل J. Searle للأفعال الكلامية كانا ـ بفضل ما أُوتيه من جهاز

مفاهيمي ثري ـ أكثر دقة وعمقاً، في كثير من جوانبهما، مما ورثه عن سلفه ج. ل. أوستين J. L. Austin الذي يعود إليه فضل اكتشاف الظاهرة وعزلها وتحديد إطارها العام كظاهرة خطابية عامة؛ فقد أعاد الفيلسوف سيرل النظر في تقسيم وتحديد معاني كل من "البوحيات أو التعبيريات" و"الإيقاعيات" وغيرها من أصناف الأفعال الكلامية.

غير أن العمل الذي أنجزه سيرل ـ على الرغم من استيفائه قدْراً كبيراً من الثراء المفاهيمي ـ يحتاج إلى مراجعة وتعديل، وهذا محل نقد مبرر من بعض الدارسين(١)، فعلى الرغم من الدقة التي تحراها فإنّ في عمله مواضعَ لإعادة النظر والمراجعة والتعديل. ومن ذلك مبالغته في الاعتداد بفكرة "اتجاهات المطابقة" (Ajustement) التي هي، في الفكر الإنساني عموماً، خالية من أي غموض، فهي لا تعدو أن تعني : العلاقة التناظرية بين أمرين (symétrie)(٢)، فـ"المطابقة" بين الرِّجْل والحذاء، مثلاً، تعني أن الحذاء مطابق للرجل والرجل مطابقة للحذاء، وبصورة عامة إذا كانت (أ تطابق ب) <--> فذلك يعني بالضرورة أنّ (ب تطابق أ)، وإذا كانت (أ=ب) فإن (ب=أ) بالضرورة أيضاً، ويكون التناظر بين المتطابقين تزامنياً(٣).

لكن سيرل لا يقدم فكرة "المطابقة" بهذا المفهوم الواضح، وهي في عرضه غامضة ومضطربة من جوانبَ متعددة:

١– فهي لا تتصف عنده بـ"التناظرية" التي تتصف بها فكرة المطابقة المعهودة،

(١) منهم: جاك دريدا، ومنهم: طالب هاشم الطبطبائي، وغيرهما...

(٢) راجع كلا من: – جميل صليبا – المعجم الفلسفي – الشركة العالمية للكتاب – بيروت – ١٩٩٤– ج٢ – ص٣٨٧.

– Jean Dubois et Autres- Dictionnaire de linguistique- p 473.

(٣) انظر: طالب هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص ١٤٥.

فهو يرى أنه إذا كانت القضية مطابقةً للعالم فإن العالم مطابق للقضية، ثم يقول مستدركاً: "لكنه من الجوهري، في منطق الأفعال الكلامية، أن نميز بين اتجاهيْ المطابقة لأن جزءاً جوهرياً من الغرض المتضمن في القول في كل حالة أن تتحقق المطابقة من اتجاه مختلف".

ففكرة المطابقة عند سيرل تختلف عن المطابقة المعهودة، فهي لا تتصف بالتناظرية التي تتصف بها المطابقة المعهودة، وذلك ما حمل بعض الباحثين على دعوة سيرل إلى توضيح مفهوم المطابقة عنده بوضوح، وأن يبين كيف تسنى لها ألا تكون تناظرية.

٢- وقد لاحظ بعض الدارسين أن من مظاهر غموض الفكرة واضطرابها عند سيرل عدم تحديد موقع ثابت وواضح لها من نظريته(١)؛ فقد مرت عنده بمراحل:

- أولاً: في كتابه الأول actes de langage لم يقع لهذا المبدأ ذكرٌ إطلاقا ولم يشر إليه، على الرغم من قيامه بتحليل مستفيض للأفعال الكلامية.

- ثانياً: في كتابه الثاني sens et expression يستعير فكرة "اتجاهات المطابقة" من الكاتبة إ. أونسكومب E. Anscombe، معتبراً إياها أحد العناصر الأساسية في معايير التصنيف(٢)، ولكنه لم يجعلها محتواةً في الغرض المتضمن في القول، بل جعلها أساساً مستقلاً قائماً بذاته.

- ثالثاً: في كتابه الثالث (المشترك) أدمج فكرة "اتجاهات المطابقة" مع الغرض، مبرراً ذلك بأن جزءاً جوهرياً من الغرض في كل حالة هو تحقيق اتجاه مطابقة من جهة مختلفة.

هكذا يظهر تردد سيرل في تحديد موقع فكرة المطابقة من النظرية عموماً، وفي

(١) انظر: طالب هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص ١٤٥.

(2) Sens et expression -trad et préface de: Joëlle Proust- - Minuit- Paris 1982- p 42.

بيان علاقتها بالغرض المتضمن في القول خصوصاً، فهل هي جزء منه أم هي مستقلة عنه؟ وقد يحتار القارئ بأي آراء سيرل الثلاثة يأخذ ؟ ولعل في هذا التردد مدعاة إلى إعادة تفحص الفكرة من جديد.

٣- ومن مظاهر المبالغة والتكلف في فكرة "اتجاهات المطابقة" تقسيمُها إلى عدة اتجاهات مثلما فعل سيرل انسياقاً وراء قبولها للتقسيم المنطقي الصارم إلى عدد محدود من الأقسام. فمن الطبيعي أن العقل الإنساني يتصور، بداهة، قسمين مباشرين (أو اتجاهين مباشرين) لفكرة المطابقة: "اتجاه المطابقة من القول إلى العالم" (وهوما يلائم الإيقاعيات والتقريريات)، و"اتجاه المطابقة من العالم إلى القول" (وهو ما يلائم الأمريات والوعديات). لكن سيرل أضاف اتجاهين آخرين هما: "اتجاه المطابقة المزدوج"، وجعله خاصاً بالإيقاعيات، و"اتجاه المطابقة الفارغ"، وجعله خاصاً بالبوحيات.

٤- ومما يترتب على ذلك من الآثار أنه إذا طُعن في مبدأ المطابقة بالشكل الذي يقترحه كل من "جاك دريدا" J. Derrida وهاشم الطبطبائي وغيرهما، فإنّ ذلك يستوجب إعادة النظر في تصنيف الأفعال الكلامية، ولا سيما المبدأ الذي يقول بانحصار عددها في خمسة أفعال كما يلح سيرل؛ إذ إن سيرل يبني عدد أصناف الأفعال الكلامية على أساس مبدأ "اتجاهات المطابقة" مؤكّداً أن "الغرض المتضمَّن في القول لأية "قوة متضمَّنة في القول" يقوم دائماً بربط المحتوى القضوي بـ العالم "فهناك عدد محدود من الطرق التي يتم بها ربط المحتوى القضوي بـ"العالم" نسمي كلاً منها اتجاه مطابقة"(١)، ولو لم يَبنِ سيرل مفهوم الغرض المتضمَّن في القول على أساس مبدأ "اتجاهات المطابقة" لبقي تصور الفيلسوف فيتغنشتاين بعدم محدودية "الأفعال الكلامية" وعدم انحصارها في عدد محدد تصوراً وجيهاً، ومن

(1) Searle & Vandervéken- p92.

ثم يكون تأكيد سيرل على محدودية العدد وانحصاره في خمسة أفعال غيرَ مؤسّس على مبادئ موثوق ومسلَّم بها.

ومما سبق من النقد الموجه لمفهوم "اتجاهات المطابقة" تتبين لنا أوجه النقص والخلل التي تعتري هذا المفهوم في عَرض سيرل لـ"نظرية الأفعال الكلامية"، والتي نوجزها فيما يلي:

* غموض مبدأ " اتجاهات المطابقة" نفسه في عرض سيرل، لا سيما في "الإيقاعيات" و"البوحيات"، وذلك يستدعي إعادة النظر فيه.

* التشكيك في القول بـ"انحصار" الأفعال الكلامية في عدد معين.

* ما يتركه ذلك من أثر على تصنيف الأفعال الكلامية.

وكما تم نقد مبدأ "اتجاهات المطابقة" فإنه من الممكن توجيه النقد إلى مبادئ أخرى ذكرها سيرل، بل إلى الأداة المنهجية التصنيفية التي اعتمدها، ولا نكتفي بالطعن فيها ولكن نقترح البديل المكمل للأدوات التي اعتمدها سيرل، وهذا ما فعلناه في عمل آخر(١) فلا حاجة لإعادته هنا.

وعليه فإنه يمكن أن نقرر مطمئنين أن "نظرية الأفعال الكلامية" في الفكر الأنجلوساكسوني المعاصر ليست "نظرية كاملة"، وينبغي أن ننظر إليها على أنها "ليست نظرية كاملة"، ولكن هذا النقد لا يمس جوهر "مفهوم الأفعال الكلامية" ذاته، وإنما يعدل بعض جوانب ذلك المفهوم قصد إيلائه قَدْراً أكبر من الكفاية العلمية التفسيرية والإجرائية.

متضمّنات القول (Les Implicites) : مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف

(١) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر اللساني المعاصر والتراث اللغوي العربي ص ص ١٠٥ إلى ١٤٥.

الخطاب العامة كسياق الحال وغيره. ومن أهمها:

١- "الافتراض المسبق"(١) "pré-supposition"(*) في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم. تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة.

ففي الملفوظ (١)، مثلا:

(١) - أَغلقِ النافذة

وفي الملفوظ (٢):

(٢)- لا تغلق النافذة

في الملفوظين كليهما خلفيةُ "افتراضٍ-مسبق" مضمونها أن "النافذة مفتوحة".

مثال آخر:(مترجم عن الألمانية)(٢) في مقام تواصلي معين، يقول الشريك (أ) في الحوار للشريك (ب):

(٣)- كيف حال زوجتك وأولادك ؟

فـ"الافتراض-المسبق" للملفوظ (٣) هو أن الشريك (ب) "متزوج وله وأولاد"، وأن الشريكين (أ) و(ب) تربطهما علاقة ما تسمح بطرح هذا السؤال.

(1) Oswald DUCROT- Présupposés et sous-entendus in: Langue française-1969 pp 30/43.

(*) من الباحثين المعاصرين من يطلق على "الافتراضات المسبقة" مصطلح: "الإضمارات التداولية". انظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨، ص ١١٣.

(2) E. GRIFFIN-COLLART- Langage et sens commun- dans: Philosophie et Langage- pp 51/60.

ونذكّر - بالمناسبة - بأن مصطلح: "الافتراضات المسبقة" هو من وضع الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه. انظر:

Paul LARREYA -Enoncés performatifs et présupposition-Nathan-1979-p 7.

يجيب الشريك (ب) بالملفوظ (٤) :

(٤)- إنها بخير، والأولاد في عطلة، شكراً.

ولكن إذا كانت الخلفية التواصلية غير مشتركة بين الشريكين فإن الشريك (ب) يرفض السؤال أو يتجاهله، فيجيب بأحد الملفوظات الآتية :

(٤أ)- لا أعرفك

(٤ب)- لست متزوجاً

(٤ج)- لقد طلّقت زوجتي

ويرى التداوليون أن "الافتراضات-المسبقة" ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ؛ ففي "التعليميات" (Didactique) تم الاعتراف بدور "الافتراضات- المسبقة" منذ زمن طويل، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه. أما مظاهر "سوء التفاهم" المنضوية تحت "التواصل السيئ" فلها سبب أصلي مشترك هو ضعف أساس "الافتراضات-المسبقة" الضروري لنجاح كل تواصل كلامي.

٢- "الأقوال المضمرة" Les Sous-entendus : هي النمط الثاني من متضمنات القول وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية. تقول أوركيوني : "القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث".

ومثال ذلك قول القائل :

"إن السماء ممطرة"

إن السامع لهذا الملفوظ قد يعتقد أن القائل أراد أن يدعوه إلى :

- المكوث في بيته
- أو الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد
- أو الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر
- أو عدم نسيان مظلته عند الخروج...

وقائمة التأويلات مفتوحة مع تعدد السياقات والطبقات المقامية التي ينجز ضمنها الخطاب. والفرق بينه وبين الافتراض المسبق أن الأول وليد السياق الكلامي المتنامي تدريجياً والثاني وليد ملابسات الخطاب.

الاستلزام التخاطبي (أو المحادثي): لاحظ بعض فلاسفة اللغة واللسانيين التداوليين، وخصوصا الفيلسوف "غرايس"(١)، أن جمل اللغات الطبيعية، في بعض المقامات، تدل على معنى غير محتواها القضوي، ويتضح ذلك من خلال الحوار الآتي بين الأستاذين أ و ب(٢):

- الأستاذ (أ): هل الطالب ج مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟
- الأستاذ (ب): إن الطالب ج لاعب كرة ممتاز.

لاحظ الفيلسوف "غرايس" أننا إذا تأملنا الحمولة الدلالية لإجابة الأستاذ (ب) وجدنا أنها تدل على معنيين اثنين في نفس الوقت، أحدهما حرفي والآخر مستلزَم. معناها الحرفي أن الطالب ج من لاعبي الكرة الممتازين، ومعناها الاستلزامي أن الطالب المذكور ليس مستعداً لمتابعة دراسته في قسم الفلسفة(٣). هذه الظاهرة اللغوية سماها

(1) HP Grice- Logique et conversation- in: L'information grammaticale-traduit par: Frederick Berthet et Michel Bozen -Paris - n 66 - 1995 - pp 51-71.

(٢) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص ١٥.

(3) HP Grice- Logique et conversation- in: L'information grammaticale-traduit par: Frederick Berthet et Michel Bozen -Paris - n 66 - 1995 - pp 51-71

الفيلسوف غرايس بـ: الاستلزام الحواري L'implication conversationnelle(١).

لوصف هذه الظاهرة يقترح غرايس (١٩٧٥) نظريته المحادَثية، التي تنصّ على أن التّواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية. وينهض مبدأ التعاون على أربع مسلَّمات (Maximes):

١- مسلمة القَدْر (Quantité) تخص قدْر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرع إلى مقولتين:

أ - اجعل مشاركتك تُفيد القَدْر المطلوب من الإخبار.

ب - لا تجعل مشاركتك تُفيد أكثر مما هو مطلوب.

٢- مسلّمة الكيف Qualité: ونصها: "لا تقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه".

٣- مسلمة الملاءمة (Pertinence): وهي عبارة عن قاعدة واحدة: "لتكن مشاركتك ملائمة".

٤ - مسلمة الجهة (Modalité)، التي تنص على الوضوح في الكلام وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ - ابتعد عن اللبس

ب - تَحَرَّ الإيجاز

ت - تَحَرَّ الترتيب

لا تحصل ظاهرة الاستلزام التخاطبي، إلا إذا تم خرق إحدى القواعد الأربع السابقة.

(1) HP Grice- Logique et conversation- in: L'information grammaticale- nº 66- pp 51-71.

فالجملة "إن الطالب ج لاعب كرة ممتاز" تستلزم حوارياً معنى العبارة: "ليس الطالب ج مستعداً لمتابعة دراسته الجامعية بقسم الفلسفة"، لأنها خرق للقاعدة الثالثة، قاعدة الملاءمة (أو المطابقة)، ذلك أنها جواب غير ملائم للسؤال المطروح: "هل الطالب ج مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة ؟"

ويقترح غرايس تنميطاً للعبارات اللغوية[1] يقوم على المقابلات الآتية التي تنقسم الحمولة الدلالية للعبارة على أساسها إلى معان صريحة ومعان ضمنية:

١- فالمعاني الصريحة: هي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل ما يلي:

أ- المحتوى القضوي، وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

ب- القوة الإنجازية الحرفية، وهي القوة الدلالية المؤشر لها بأدوات تصبغ الجملة بصيغة أسلوبية ما: كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتوكيد، والنداء، والإثبات والنفي...

٢- والمعاني الضمنية: هي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخل في تحديدها والتوجيه إليها، وتشمل ما يلي:

أ - معاني عُرفية، وهي الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطاً أصيلاً وتلازم الجملة ملازمة في مقام معين، مثل معنى: الاقتضاء.

ب - معاني حوارية، وهي التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة، مثل الدلالة الاستلزامية.

مثال توضيحي: يمكن التمثيل لتلك المستويات الدلالية بالجملة (د):

(1) Ibid- pp 51-71.

وانظر أيضاً: أحمد المتوكل- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري- ص ٢٥-٢٦.

(د) : ﴿ هل إلى مردّ من سبيل ﴾؟

فالمعنى الصريح للجملة (د) مشكَّل من محتواها القضوي وقوتها الإنجازية .

أما المحتوى القضوي فهو ناتج من ضم معاني مكوناتها : الرجوع إلى الحياة الدنيا مرة أخرى بعد الموت .

وأما قوتها الإنجازية الحرفية، والمؤشر لها بالأداة "هل"، فهي الاستفهام، وينتج معناها الصريح من ضم محتواها القضوي إلى قوتها الإنجازية الحرفية .

والمعنى الضمني للجملة (د) يتألف من معنيين جزئيين هما كالآتي :

– معنى عرفي هو الاقتضاء، أي اقتضاء حالهم الرجوع إلى الحياة الدنيا .

– معنى حواري استلزامي، وهو تمنِّي المتكلمين من الله سبحانه وتعالى أن يردّهم إلى الدنيا .

يمكن إيضاح هذا التصور وكيفية تطبيقه على الجملة (د) في شكل المشجَّر التوضيحي الآتي :

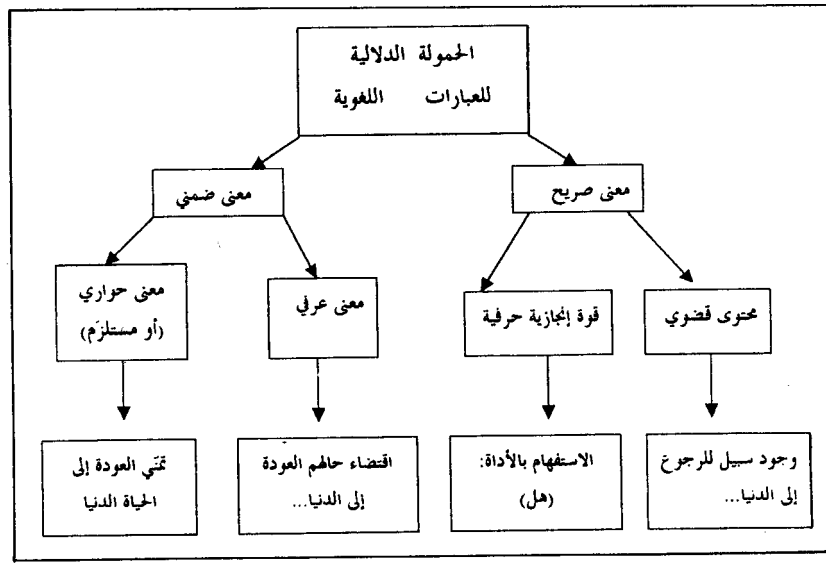

نظرية الملاءمة (Théorie de la pertinence)

تعد "نظرية الملاءمة" نظرية تداولية معرفية، أرسى معالمها كل من اللساني البريطاني ديردر ولسن (D. Wilson) والفرنسي دان سبربر (D. Sperber)، وتأتي أهميتها التداولية من أمرين:

– أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية.

– أنها، ولأول مرة منذ ظهور الأفكار والمفاهيم التداولية، تبين بدقة موقعها من اللسانيات، وخصوصا موقعها من علم التراكيب.

فنظرية الملاءمة تدمج، إذن، بين نزعتين كانتا متناقضتين؛ فهي نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، وتعد في نفس الوقت نظرية معرفية.

والسبب أنها تدمج مشروعين معرفيين وتمتح منهما:

– أحدهما: مستمد من مجال علم النفس المعرفي، خاصّة النظرية القالبية (Modularity) لفودور (١٩٨٣) Fodor.

– وثانيهما: يستفيد من مجال فلسفة اللغة، وبخاصة نظرية جرايس (١٩٧٥) Grice الحوارية.

وقد استفادت نظرية الملاءمة من النظرية القالبية، خاصة فيما يتعلق برصد وقائع الحياة الذهنية، وتفسير طرق جريان المعالجة الإخبارية.

تنطلق النظرية القالبية من تصور خاص للمعالجة الإخبارية، يمر بالمراحل التالية:

–الأولى: يطلق عليها (فودور) مرحلة اللواقط (Transducers) التي تتعدد وظيفتها في ترجمة الإدراكات المباشرة (Perceptions)، مهما كان مصدرها، ونقلها إلى الدماغ قصد المعالجة.

الثانية : يطلق عليها مصطلح الأنظمة الدّخل (input) أو الأنظمة البعيدة عن المركز (Périphériques)، وهي متخصّصة في معالجة المعطيات المستمدّة من "اللواقط" سواء كانت من المجال البصري أو اللغوي أو السمعي (الخ)، قصد تأويل ملفوظ معيَّن، غير أن هذا الأخير يظل غير مُكْتَمِلٍ، لأنه في هذه المرحلة يكون التّعامل مع المُعطى اللغوي محصوراً في المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي .

المرحلة الثالثة : تعرف بالأنظمة المركزية (Central systems)، معها يكتمل التّأويل بموجب عملية دمج الإخبار الناتج عن اللاقط والأنسقة الدّخل بالإخبار المخزون في الذّاكرة التصورية قصد إنتاج استدلالات غير برهانية .

يبين "سبربر وولسن" أنّه في قلب هذه المرحلة "تتكوّن وتترسّخ الفرْضيات، وتظفر الأقوال بتأويل تام"(١)، لأن الأنظمة الدّخل لاتتعدى المظاهر الترميزية للأقوال، بينما يتمِّم النظام المركزي عملية التأويل بصرف عنايته إلى كل المظاهر غير الترميزية، أي الاستدلالات غير البرهانية، انطلاقاً من السياق التأويلي .

بهذا يتبيّن أن عملية التأويل تزاوج بين الترميز والاستدلال .

كما استفاد سبربر وولسن من نظرية "جرايس" المحادثية (١٩٧٥)، التي تنصّ على أن التّواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية .

إلاّ أن "نظرية الملاءمة" أعادت النظر في نظرية "جرايس" وقلّصت محتوياتها مقتصرة على "مبدأ الملاءمة" كأساس مركزي يختزل جميع المسلمات المذكورة، ويُعد تعميما للتواصل الموصوف بـ"المناسب الاستدلالي" (ostensive-inferntial) فهو :

– مناسب، لأن المتكلم يستعمل "المثير" (Stimulus) الأكثر ملاءمة، لإبلاغ افتراضاته .

(1) MOESCHLER (Jacques) - et A AUCHLIN Introduction à la linguistique contemporaine - Armand Colin - Paris -1998 - p 179.

– وهو استدلالي، لأن المتلقي يستدل على القصد الإخباري، انطلاقاً من المؤشرات المسوقة من قبل المتكلم.

فالتواصل، في نظر سبربر وولسن، يقوم على هذا الأساس.

لعل أهم ميزة تتميز بها نظرية "الملاءمة" تصورها للسياق، إذ لم يَعُد شيئاً معطىً بشكل نهائي أو محدّداً قبل عملية الفهم، وإنما يُبنى تبعاً لتوالي الأقوال. ويتألف السياق من زمرة من "الافتراضات السياقية" تُستمد من مصادر ثلاثة(١):

– تأويل الأقوال السابقة: إن القضايا التي نحصل عليها مباشرة بعد الالتفات إلى أول الكلام وتأويله تخزن في الذاكرة التصورية، حيث تمثل جزءاً لا يتجزأ من سياق تأويل الأقوال المستهدفة في المعالجة. فلابُدّ من رد آخر الكلام على أوّله.

– المحيط الفيزيائي قد يشمل السياق أيضاً، كل تمثيل قضوي، انبثق من المكان الذي جرى فيه التواصل، حيث إن الجهاز الإدراكي للمتكلم قد يتمثّل خصائص الأمكنة بشكل مباشر أو غير مباشر.

– ذاكرة النظام المركزي تحتوي ذاكرة النظام المركزي على معلومات مختلفة عن العالم نستخدم بعضها في السياق التأويلي.

إن الحديث عن المصدر الأخير يدفعنا إلى طرح سؤال أساسي: كيف نصل إلى المعلومات المخزونة في النظام المركزي؟

يجيب المؤلفان بأن ذلك يُمرُّ من خلال سند "الصيغة المنطقية" في مرحلة الأنظمة الدّخل، حيث تضم مجموعة من المفاهيم (Concepts) لكل مفهوم عنوان تصوري في الذاكرة المركزية، يخزن ثلاثة أنماط من المعلومات:

أ – المدخل المنطقي: يتضمن معلومات عن بعض العلاقات المنطقية.

(1) Ibid - p 179.

ب- المدخل المعجمي: يخص جميع المعلومات المتعلقة بعنصر معجمي. إن مدلول هذا المصطلح لا يختلف كثيراً عن نظيره في النحو التوليدي، حيث يضم المعلومات الفونولوجية والتركيبية.

ج - المدخل الموسوعي: يضم كل المعلومات التي نكوِّنها حول موضوعات أو أحداث أو خصائص تقترن بمفهوم معيّن.

إذا كانت المداخل الثلاثة مصادر للافتراضات السياقية، فإن ثمة سؤالاً يطرح نفسه: كيف تنتقى الافتراضات السياقية؟

يُجيب سبربر وولسن (١٩٨٦) بأن ذلك يتم بموجب "مبدأ الملاءمة".

يتحدّد هذا الأخير انطلاقا من وسيطين: الآثار المعرفية (contextual effects) والجهد المعرفي (cognitif cost). يراد بالمفهوم الأول كل تعالق بين معلومتين، إحداهما "قديمة" والثانية "جديدة"، مما ينتج عنه مجموعة من الحوسبات، كتعديل أو تحسين أو إثبات أو إقصاء افتراضات توجد في ذاكرتنا التصورية.

يُمكِّن هذا التفاعل بين المعلومات من تمييز المعلومات الواردة عن نقيضها. لا يعني هذا أن درجة ملاءمة الخطاب موقوفة على الآثار السياقية التي تنشأ عن تفاعل قضيتين، فلوسيط "الجهد المعرفي" دورٌ في تقويم مدى "ملاءمة الأقوال" حسب المبدأ الآتي(١):

> كلما قل الجهد المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة «ملاءمة» هذا الملفوظ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظٍ ما جهداً كبيراً كانت «ملاءمته ضعيفة».

السياق التاريخي للمفاهيم التداولية: وفي الأخير نختم بهذا الرسم الذي يضع أبرز المفاهيم التداولية في سياقها التاريخي التطوري ويلخّص بنيتها وعلاقاتها الداخلية:

(1) Ibid - p 179.

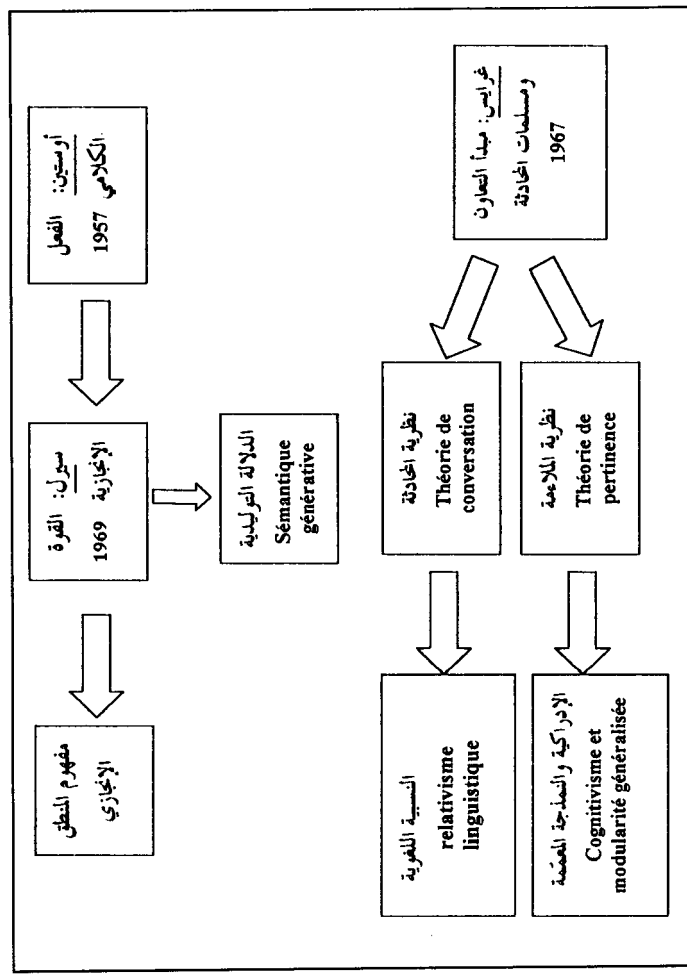
أوستين: الفعل الكلامي 1957
سيرل: القوة الإنجازية 1969
مفهوم المنطق الإنجازي
الدلالة التوليدية Sémantique générative
غرايس: مبدأ التعاون ومسلمات المحادثة 1967
نظرية المحادثة Théorie de conversation
نظرية الملاءمة Théorie de pertinence
النسبية اللغوية relativisme linguistique
الإدراكية والنماذج المعممة Cognitivisme et modularité généralisée

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب العربية والمترجمة:

* آرمنقو (فرانسواز)، المقاربة التداولية، ترجمة:د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، دت.
* آن (روبول) وموشلر(جاك)، التداولية اليوم، ترجمة: د. سيف الدين دغموس ود. محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٣ .
* أوستين (ج. ل (J. L. Austin))، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: قنيني (عبد القادر)دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩١ .
* بوبنر (روديجر)، الفلسفة الألمانية الحديثة، ترجمة: فؤاد كامل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، دت.
* تشومسكي (نوعم)، المعرفة اللغوية، تر: د.محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣ .
* زيدان (محمود)، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥ .
* ـــــــــ، مناهج البحث الفلسفي، منشورات جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤ .
* الطبطبائي (طالب سيد هاشم)، نظرية الأفعال الكلامية...، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤ .
* طه عبد الرحمن، اللسان والميزان ...، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨ .
* المتوكل (أحمد)، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، ١٩٨٩ .

* المسدي (عبد السلام)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨١.
* عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٦.
* روجيه غارودي، البنيوية: فلسفة موت الإنسان، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
* جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٩٤.

ثانياً- المجلات والدوريات العربية والمترجمة:

* الخولي (يمنى طريف)، جدل المثالية والواقعية عند برتراند رسّل، في: عالم الفكر، تصدر عن: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٠، سبتمبر ٢٠٠١.
* ديكرو (أوزفالد)، نظرية الأفعال الكلامية، في: العرب والفكر العالمي، ربيع ١٩٩٠.
* ريكور (بول)، فلسفة اللغة، في: العرب والفكر العالمي، مركز للإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٩.
* شارودو (باتريك) Patrick Charaudeau، لسانيات الخطاب / ترجمة: محمد يحياتن، في: اللغة العربية، يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، دار هومة، الجزائر/العدد ٢، ١٩٩٩
* فاخوري (عادل)، الاقتضاء في التداول اللساني، في: عالم الفكر، المجلد ٢٠، العدد ٣، ١٩٨٩.
* فاخوري (عادل)، الدلالة والتداول: الافتراض والتفسير، في: عالم الفكر، المجلد ٢٠، العدد ٤، ١٩٨٩.

ثالثاً- الرسائل الجامعية:

* بلخير (عمر)، الخطاب تمثيل للعالم، (رسالة ماجستير في اللغويات)، جامعة الجزائر، السنة: ١٩٩٦/١٩٩٧

* صحراوي (مسعود)، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر اللساني المعاصر والتراث اللغوي العربي، أطروحة دكتوراه في علم اللغة، (جامعة باتنة/ الجزائر).

رابعاً- الكتب الأجنبية:

* AUSTIN (John Langshaw) - Quand dire c'est faire - traduction française de: Gilles Lane - postface de: François Récanati - Editions du Seuil - 1970.

* DE SAUSSURE (Ferdinand) - Cours de linguistique généraleì ENAG - Algérie.

* DUBOIS (Jean), et autres - Dictionnaire de linguistique- Larousse- Paris- 1973.

* MOESCHLER (Jacques) - et A. Auchlin - Armand colin - Introduction à la linguistique contemporaine- Paris- 1998.

* SEARLE (John) -Les actes de langage, essai de philosophie du langage - traduction Française de Hélène -Hermann - Paris- 1972.

* SEARLE (John) - Sens et expression, étude de théorie des actes de langage- traduction française de Joëlle Proust- Minuit- 1982.

خامساً- الدوريات والمجلات الأجنبية:

* GRICE (Herbert Paul) - Logique et conversation - in: L'information grammaticale - traduit par: Frederick Berthet et Michel Bozen -Paris - n 66 - 1995.

* KERBRAT-ORECCHIONI; Catherine- Où en sont les actes de langage? - in: L'information grammaticale- (Paris)-N° 66, juin 1995.